المطلب العاشر

مؤشر الاستعداد الإلكتروني والتقني(*)

مؤسسة الاقتصادي اللندنية

E. Readiness Ranking 2004/ The Economist

تمهيد:

مؤشر الاستعداد الإلكتروني أو التقني هو رابع المؤشرات الجديدة في تقرير هذا العام، وهو من أهم المؤشرات العالمية لقياس مدى استعداد الدولة للمشاركة في مجتمع المعرفة العالمي. يصدر هذا المؤشر الهام عن مؤسسة اقتصادية مرموقة عالمياً وتحترم دراساتها وهي الاقتصادي اللندنية.

نعرض للمؤشر بذات ترتيب عرضنا للمؤشرات الأخرى السابقة، ولنبدأ بالتعريف بالمؤشر وبالجهة المصدرة له.

(١) تعريف بالمؤشر وبالجهة المصدرة له:

يصدر مؤشر الاستعداد التقني والمعرفي عن وحدة الدراسات الاقتصادية بالأكونوميست أو الاقتصادي اللندنية The Economist. ومؤسسة الاقتصادي اللندنية مؤسسة بحثية وصحفية غنية عن التعريف، إذ تأتي في مقدمة المؤسسات الاقتصادية البحثية على مستوى العالم. ويصدر عنها العديد من التقارير والتحليلات الدولية والإقليمية، وحتى تحليلات للأوضاع الاقتصادية لكل دولة.

(*) مؤشر الاستعداد الإلكتروني والتقني ٢٠٠٤، ملحق (١٠).

ومؤشر الاستعداد التقني هو أحد أهم إصدارات تلك المؤسسة، هدفه قياس مدى استعداد الدولة للمشاركة في عالم المعرفة والتكنولوجيا. ويصدر هذا المؤشر منذ عام ٢٠٠٠، أي أنه مؤشر حديث للغاية، وكأحد إفرازات العولمة كما ذكرنا بالنسبة للمؤشرات الأخرى.

ويبلغ عدد الدول الداخلة في المؤشر عدد ٦٤ دولة موزعة على قارات ومناطق العالم الجغرافية المختلفة. على سبيل المثال يدخل في المؤشر ٤ دول من منطقة الشرق الأوسط وهي مصر والسعودية والجزائر وإسرائيل.

(٢) معايير قياس الاستعداد التقني:

صدر مؤشر الاستعداد التقني هذا العام بالتعاون بين وحدة الدراسات الاقتصادية بالاقتصادي اللندنية ومعهد أي بي إم لتقييم الأعمال. وقد شهد المؤشر تطوراً كبيراً مقارنة بالعام الأول إصدارة (٢٠٠٠) حيث تم توسيع معايير التغطية والتقييم للاستعداد التقني والمعرفي.

يعتمد المؤشر في قياس الاستعداد التقني والمعرفي على ستة محددات أساسية. خمسة من تلك المحددات الأساسية تنطوي أو تعتمد على ٢٩ مؤشر فرعي، في حين أن المحدد السادس هو مؤشر بيئة الأعمال Business Environment الذي تصدره مؤسسة الاقتصادي.

والمحددات الست هي:

١. البنية الأساسية للتكنولوجيا والاتصال (٢٥٪):

يستحوذ هذا المؤشر الفرعي على ٢٥٪ من قيمة المؤشر. ويقيس هذا

المؤشر حجم اتصال الأفراد والشركات والأعمال بخدمات التليفون الثابتة والمحمولة، الكمبيوتر الشخصي والإنترنت، من حيث مدى توافر وجودة الخدمة.

٢. بيئة الأعمال (٢٠٪):

في إطار القيام بتقييم البيئة العامة للأعمال، تقوم مؤسسة الاقتصادي بمسح وضع ٧٠ مؤشر تغطي أوضاع مثل مدى قوة الاقتصاد، الاستقرار السياسي، البيئة التشريعية، الضرائب، الانفتاح على التجارة والاستثمار. يقيس المؤشر مدي جاذبية بيئة الأعمال في القطر على مدى الخمسة أعوام القادمة. وقد أكد واضعي المؤشر على أن نتائج التقييم ينتظرها المستثمرين كل عام لاتخاذ قراراتهم.

٣. استخدام الأفراد والأعمال (٢٠٪):

يقيم مؤشر الاستعداد التقني مدى انتشار الأعمال عبر الوسائل الإلكترونية في كل دولة. إلى أي مدى تستخدم الإنترنت وغيرها من وسائل الدفع الإلكتروني من قبل الأفراد والشركات بإحلالها محل الوسائل التقليدية. ما هو الدعم والاستثمار الذي قامت به الدولة في قطاع تكنولوجيا المعلومات؟

٤. البنية الاجتماعية والثقافية للقطر (١٥٪):

إن وجود التعليم ومستوىً ما من ذلك التعليم تمثل شرطاً مسبقاً للولوج إلى الإنترنت وعالمها. يضع المؤشر في اعتباره مستوى الأمية للقطر، والمهارات التقنية والفنية لقوى العمل.

٥. البيئة القانونية والسياسية (١٥٪):

يلعب الإطار القانوني العام للدولة والتشريعات المحددة الحاكمة

لاستخدام الإنترنت دوراً حاسماً في تطور بيئة الأعمال عبر الوسائط الإلكترونية. ما مدى سهولة تسجيل نشاط جديد ، وما مدى قوة الحماية للملكية الخاصة، بما فيها الملكية الفكرية؟

٦. **دعم الخدمات التقنية** (٥٪):

لا يمكن لأي نشاط أو صناعة أن تعمل بكفاءة في غياب الخدمات الوسيطة لمساعدتها. فيما يتعلق بالأعمال عبر الوسائل الإلكترونية، فإن هذه تشمل الاستشارات وخدمات تكنولوجيا المعلومات.

بعد تحليل المؤشر للمحددات الست السابقة يخلص واضعي المؤشر إلى ترتيب دول العالم الـ ٦٤ بحيث تحتل الدول الأكثر استعداداً مقدمة المؤشر وهي الدول الأقرب إلى عشرة نقاط. فنقاط المؤشر تتراوح بين صفر و ١٠ , وبالتالي فإن الدول الأقل أداءً تكون أقرب إلى الصفر ومن ثم تحتل مؤخرة المؤشر.

(٣) الصورة العالمية للمؤشر:

لن يكون مستغرباً أن نجد تمثيلاً لدول جنوب شرق أسيا في مقدمة المؤشر. ففي كل المؤشرات التي قمنا بتحليلها لم تغيب دول تلك المنطقة عن المراكز الأولى. سنغافورة وهونج كونج خير ممثل لدول جنوب شرق أسيا شأن تشريفها لدول تلك المنطقة في كل المؤشرات. وهذا منطقي. فإذا كان كل مؤشر يقيس أداء الدولة في مجال معين وشهدنا أداءً متميزاً لتلك الدول في المجالات السالف عرضها فكان طبيعياً أن نتوقع مكاناً متقدماً لهذه الدول في هذا المؤشر لأن التقدم يطاول كافة القطاعات وكذلك التخلف.

- فالملاحظ هو احتلال دول أوربا الغربية لمقدمة هذا المؤشر، وهذا ليس

مستغرباً إذ أنها مهد التكنولوجيا الحديثة. فالدنمرك والتي كانت تحتل المرتبة الثانية العام ٢٠٠٣ تحتل المرتبة الأولى على العالم لهذا العام بـ ٨,٤٥ نقطة. تلاها في الترتيب المملكة المتحدة والسويد والنرويج وفنلندا، وتأتي الولايات المتحدة في المرتبة السادسة.

- من إجمالي دول شرق آسيا الثمانية الداخلة في المؤشر دخل ٤ منهم ضمن العشرين الأوائل. بل أن دول كسنغافورة وهونج كونج شهدت تحسناً كبيراً هذا العام مقارنة بالعام الماضي وتسبق فيه دول كبرى مثل ألمانيا وفرنسا واليابان وإيطاليا...الخ.
- أما بالنسبة للدول التي تحتل مؤخرة المؤشر فهي أذربيجان وكازاخستان وباكستان والجزائر. فهذه الدول تتناوب على المراكز الأخيرة خلال السنوات الثلاث الماضية.
- وتعتبر كل من النرويج وسنغافورة هما أفضل دول العالم أداءً لهذا العام مقارنة بالعام ٢٠٠٣, فقد صعد ترتيب النرويج من المرتبة السابعة إلى الرابعة هذا العام، كما صعد ترتيب سنغافورة من المرتبة ١٢ إلى المرتبة ٧. وإن كان الملاحظ أن نقاط الدولتين شهدت تراجعاً ولكن لم يكن بمستوى التراجع الذي شهدته الدول الأخرى (راجع المؤشر المرفق).

(٤) أداء وترتيب مصر في مؤشر الاستعداد الإلكتروني والتقني:

عند تقييمنا لأداء وترتيب مصر في مؤشر الاستعداد التقني الصادر عن الإكونوميست علينا أن نقارن بين أدائها خلال العامين الماضيين، وكذلك أدائها هذا العام (٢٠٠٤) مقارنة بالأداء عام ٢٠٠١ للتعرف على اتجاه مؤشر الأداء، ثم أخيراً أدائها مقارنة بأداء إسرائيل، كما هو موضح بالجدول (٢٥).

جدول (٢٥) ترتيب ونقاط كل من مصر وإسرائيل في مؤشر الاستعداد التقني خلال الفترة من ٢٠٠١ إلى ٢٠٠٤

الدولة	مؤشر ٢٠٠١		مؤشر ٢٠٠٢		مؤشر ٢٠٠٣		مؤشر ٢٠٠٤	
	ت	ن	ت	ن	ت	ن	ت	ن
مصر	٤٠	٣,٨٨	٤٨	٣,٧٦	٥١	٣,٧٢	٥١	٤,٠٨
إسرائيل	٢٣	٦,٧١	٢٦	٦,٧٩	٢٥	٦,٩٦	٢٢	٧,٠٦

المصدر: جمعه المؤلف من مؤشرات الاستعداد الإلكتروني- الاقتصادي أعوام مختلفة.

- فبمقارنة ترتيب مصر في مؤشر الاستعداد التقني لعام ٢٠٠٤ بالترتيب في مؤشر ٢٠٠٣ لوحظ عدم تغير ترتيب مصر العام إذ حافظت على المرتبة ٥١ على مدى العامين.
- ولكن بالنظر إلى نقاط مصر المسجلة عام ٢٠٠٤ مقارنة بنقاطها عام ٢٠٠٣ فقد لوحظ أن هناك تحسن ملحوظ في نقاط مصر إذ ارتفعت من ٣,٧٢ نقطة إلى ٤,٠٨ نقطة عام ٢٠٠٤.
- ولكن لاحظنا من المقارنة بين أداء مصر لعام ٢٠٠٤ بأدائها عام ٢٠٠١ أن هناك تراجع كبير في ترتيب مصر العام على مدى العامين الماضيين فبعد أن كانت في المرتبة ٤٠ عام ٢٠٠١ هبطت واستقرت عند المرتبة ٥١ على مدى العامين ٢٠٠٣ و٢٠٠٤.
- كذلك عند المقارنة بعام ٢٠٠١ نجد أن هناك تحسن في عدد النقاط وهو ما يعكس إصلاحاً وتطويراً يجري في هذا القطاع ، إذ أنه أفضل أداءً على مدى سنوات تمثيل مصر في المؤشر، ولكن عند المقارنة بباقي دول العالم،

نجد أن التطوير يجري بمعدل بطيء، ولهذا تراجع الترتيب العام رغم تحسن النقاط، نظراً لأن ما بذلناه من تطوير كان أقل مما يبذله الآخرون.

- وبمقارنة أداء مصر بإسرائيل، لاحظنا وكما يوضح الجدول شهدت تحسناً ملحوظاً هذا العام سواء في الترتيب العام أو في عدد النقاط إذ تحتل المرتبة ٢٢ بنقاط تقترب من ضعف نقاط مصر. وترتيب ونقاط إسرائيل لهذا العام يمثل أفضل أداءً لإسرائيل على مدى سنوات المؤشر.

(٥) وضع الدول العربية في مؤشر الاستعداد التقني:

سبق أن أشرنا إلى أن من بين الدول الـ ٦٤ التي احتواها المؤشر تدخل ثلاث دول عربية موزعة بين منطقة الخليج (السعودية) والمغرب العربي (الجزائر) ثم مصر. فما هو وضع الدول العربية الثلاث من مسألة الاستعداد التقني والمعرفي؟

بعد أن عرضنا لوضع مصر نركز عرضنا هنا لوضع كل من السعودية والجزائر، ومن استقراء الجدول (٢٦) أمكننا استخلاص النتائج التالية:

- بالنسبة للمملكة العربية السعودية، فهي تعتبر أفضل الدول العربية الثلاث تمثيلاً في المؤشر باحتلالها المرتبة ٤٨.
- لوحظ أنه خلال الفترة من ٢٠٠١ وإلى ٢٠٠٤ حدوث تراجع مستمر في ترتيب السعودية بين الدول الممثلة في المؤشر شأن مصر. فقد تراجعت السعودية من المرتبة ٤٤ عام ٢٠٠١ إلى المرتبة ٤٨ هذا العام (٢٠٠٤).

جدول (٢٦) ترتيب ونقاط الدول العربية الممثلة في مؤشر الاستعداد التقني خلال الفترة من ٢٠٠١ وحتى ٢٠٠٤

الدولة	مؤشر ٢٠٠١		مؤشر ٢٠٠٢		مؤشر ٢٠٠٣		مؤشر ٢٠٠٤	
	ت	ن	ت	ن	ت	ن	ت	ن
مصر	٤٠	٣,٨٨	٤٨	٣,٧٦	٥١	٣,٧٢	٥١	٤,٠٨
السعودية	٤٤	٣,٨٠	٤٧	٣,٧٧	٤٥	٤,١٠	٤٨	٤,٣٨
الجزائر	٥٤	٣,١٦	٥٨	٣,٧٠	٥٨	٢,٥٦	٦١	٢,٦٣

المصدر: جمعه المؤلف من مؤشرات الاستعداد الإلكتروني- الاقتصادي أعوام مختلفة.

- إلا أنه رغم تراجع ترتيب السعودية بين الدول فإن نقاطها (وعلى العكس من الترتيب) تشهد تحسناً تدريجياً، إذ بعد أن كانت نقاطها المسجلة عام ٢٠٠١ ٣,٨٠ نقطة ارتفعت عام ٢٠٠٤ إلى ٤,٣٨ نقطة هذا العام. ولكن هل يكفي هذا التحسن؟ بالطبع لا. لأنه يفترض أن كل الدول تحاول اللحاق بركب التكنولوجيا، ولكن هناك من يبذل جهوداً مكثفة فحقق تحسناً كبيراً في كل من الترتيب العام وفي عدد النقاط، وهناك من الدول من تشهد تحسناً خجولاً شأن الحال في بلداننا العربية، وهو تحسن لم يرق إلى الارتفاع بترتيب الدول العربية.
- أما بالنسبة للجزائر، فهي الأخرى لم تنج من التراجع، بل هي أسوأ الدول العربية تمثيلاً في المؤشر، فهي تحتل مؤخرة المؤشر ضمن الدول الثلاث الأخيرة (٦١).

- ولقد شهد أداء الجزائر هو الآخر تراجعاً مستمراً منذ عام ٢٠٠١، إذ بعد أن كانت في المرتبة ٥٤ عام ٢٠٠١ هبطت إلى المرتبة ٦١ هذا العام (٢٠٠٤). كذلك الشأن بالنسبة للنقاط، فقد تراجعت نقاطها تراجعاً كبيراً حيث انخفضت من ٣,١٦ عام ٢٠٠١ إلى ٢,٦٣ عام ٢٠٠٤.
- الملاحظة العامة بالنسبة للدول العربية الثلاث هي أنه على الرغم من تراجع الترتيب العام خاصة بالنسبة للسعودية والجزائر، فإن الدول العربية الثلاث شهدت تحسناً في عدد النقاط عام ٢٠٠٤ مقارنة بعام ٢٠٠٣، وإن كانت مصر هي الأفضل تحسناً حيث صعدت بمقدار ٠,٣١ من النقطة تلتها السعودية التي تحسنت نقاطها بـ ٠,٢٨ من النقطة.

(٦) الدروس المستفادة والمقترحات:

لاحظنا من خلال استعراضنا لهذا المؤشر أن التقدم التقني والاستعداد المعرفي لم يعد حكراً على دول أوربا الغربية والولايات المتحدة التي أتت في الترتيب بعد بلدان لم تكن على الخريطة. ومن ثم فإن التخلف التقني ليس بقدر لا فكاك منه.

لاحظنا أن واضعي المؤشر اختاروا ثلاث دول العربية بالإضافة إلى إسرائيل لتمثيل دول المنطقة. وبالتالي لاحظنا الأداء الضعيف للدول العربية الثلاث في هذا المؤشر. بل لاحظنا التراجع المستمر للدول العربية الثلاث.

لا يعني هذا التراجع عدم وجود تطوير أو إصلاح، ولكن المسألة هي أن ما نجريه من إصلاح ليس بالحجم أو بقدر الإنجاز التي تحققه الدول الأخرى ولهذا تراجعنا.

لاحظنا من خلال عرضنا لهذا المؤشر أيضاً أن إسرائيل تتقدم الدول العربية بعشرات النقاط، ونتصور أنه لو شمل المؤشر ضعف عدد الدول التي يشملها لتراجع ترتيب الدول العربية الممثلة بشكل أكبر ولظلت الفجوة القائمة بين إسرائيل والدول العربية.

مشكلة الأمية ومستوى التعليم والتعليم التقني والفني من بين المؤشرات الفرعية والتي تمثل بنية أساسية للاستخدام التكنولوجي ومن ثم شرطاً مسبقاً. لاتزال الأمية مشكلة كبيرة تواجه الدول العربية إذ تأتي الدول العربية ضمن أكثر مناطق العالم من حيث معدلات الأمية. ولو أدخلنا أوضاع التعليم سواء العام أو الخاص لتعقدت المسألة بشكل أكبر. ومن هنا تأتي الفجوة بين الدول العربية وإسرائيل وبين الدول العربية وبين باقي دول العالم.

على مصر والدول العربية تطوير التشريعات والقواعد المنظمة للاستثمار في قطاع التكنولوجيا، والارتقاء بمستوى الأداء الاقتصادي وقبل كل هذا الإصلاح السياسي كشروط مسبقة للتطوير التكنولوجي.